

أثر حوكمة الشركات التجارية على تطوير التنمية المستدامة

The impact of commercial corporate governance in developing sustainable developmentعبد الصدوق خيرة^{1*}، بشيري عبد الرحمن²¹ جامعة ابن خلدون - تيارت - (الجزائر)، abdelsadokkheira@yahoo.fr² جامعة الشهيد زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، Bachiriabd76@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/10 تاريخ القبول: 2021/06/06 تاريخ النشر: 2021/11/09

ملخص:

تعتبر الحوكمة من أهم الآليات لتفعيل التنمية المستدامة في الشركات التجارية التي تطبقها من خلال الإفصاح والشفافية للقوائم المالية من طرف مراجعين ومراقبين مستقلين فالحوكمة مفهوم من المفاهيم الحديثة الشائعة في أدبيات السياسة والإدارة والاقتصاد لتسيير الشركات وباقي القطاعات الأخرى لما لها من اثر ايجابي وفقا للتجارب الدولية في جودة أداء نشاطات الشركات وفي اتخاذ قرارات مبنية على السرعة والشفافية ومراعاة مصلحة الكل فيها بشكل عدل يهدف إلى تطوير التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة؛ التطور؛ الشركة؛ التنمية؛ الشفافية.

Abstract:

Governance is considered one of the most important mechanisms to activate sustainable development in commercial companies that it applies through disclosure and transparency of financial statements by independent auditors and observers. International in the quality of the performance of companies' activities and in making decisions based on speed, transparency, and fair consideration for the interest of everyone in it aimed at developing sustainable development.

Keywords: Governance; development; society; sustainability; transparence.

تعتبر الحوكمة أحد الأدوات الحديثة التي تساهم في تطوير الأداء وتقوية الثقافة والجودة في الافصاح للقوائم المالية، فلقد تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمفهوم الشركات على أثر الأزمات المالية المتكررة والتي أدت إلى افلاس العديد من الشركات، بسبب انتشار الفساد المحاسبي الراجع إلى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص شفافية وافصاح وعدم ظهور البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية بمختلف أحجامها، مما أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية وبالتالي فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية وبالتالي فقدان المعلومات المحاسبية لأهم عناصر تمزيها ألا وهو الجودة.

من خلال هذا التعثر في تسيير الشركات التجارية بسبب عدم الشفافية الافصاح في القوائم المالية تدخلت الحوكمة حتى ترسخ قواعد ومبادئ جديدة ونظم وإجراءات جديدة التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مجلس الإدارة، ومديري الشركة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الآخرين المتأثرين بالشركة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المأمول أن تسعى الشركات التجارية، مساهمون وإدارة إلى العمل على تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة والالتزام بها لما تحققه من مصالح عديدة ليس للشركات التي تطبقها فقط وإنما المناخ الاستثماري بشكل عام، حيث تكمن أهمية الدراسة في تناولنا موضوعا حساسا ذو أهمية بالغة في تعميم حوكمة الشركات التجارية وكذلك لما لها من أهمية في الدفع بعجلة التنمية المستدامة وذلك لإبراز أهمية حوكمة الشركات التجارية وأثرها المباشر على شفافية وافصاح القوائم المالية و تحقيق العدالة وادارة المخاطر المختلفة التي تعرقل تطور التنمية المستدامة، فههدف دراستنا هو تبيان الى أي مدى وفرت حوكمة الشركات التجارية، الحماية اللازمة للمساهمين ولنشاطاتهم التجارية التي تحمل بعدا اقتصاديا وسياسيا وبيئيا، فجودة حوكمة الشركات التجارية من شأنها رفع مستوى الجودة و الحوكمة البيئية ملل تفرضه المعايير الدولية للحوكمة، متبعين في ذلم المنهج الوصفي لقواعد الحوكمة و أثرها على تطوير التنمية المستدامة، إذ تتمثل الاشكالية الرئيسية لهاته الورقة البحثية في ما يمكن أن يلعبه دور حوكمة الشركات التجارية في تطوير

التنمية المستدامة وخاصة أن الحوكمة أصبحت عالمية لا محلية واحيانا نلتمسها جزئية لا كلية لعدم وجود أرض خصبة لتطبيق معاييرها وما.....على أرض الواقع؟

للإجابة على الاشكالية السالفة الذكر يقسم البحث إلى محورين أساسيين كالتالي:

المحور الأول: مفهوم وأهمية حوكمة الشركات التجارية

المحور الثاني: حوكمة الشركات التجارية ودورها في الدفع بعجلة التنمية المستدامة

يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

المحور الأول: مفهوم وأهمية حوكمة الشركات التجارية

على الرغم من حداث المصطلح، إلا أن ظهوره يعود إلى زمن بعيد وذلك بالرجوع على نظرية الوكالة (théorie d'agence)، يعود ظهورها للأمريكيين Borts and means سنة 1932، الذين لاحظوا أن هناك فصل بين ملكية رأسمال الشركة وعملية الرقابة والاشراف داخل الشركات المسيرة، وهذا الفصل له آثار على المستوى أداء الشركة ثم بعد ذلك جاء دور الأمريكيين أصحاب جائزة نوبل للإقتصاد JeansenandMething سنة 1976، حيث قدمنا تعريف لهذه النظرية الشهيرة: (نحن نعرف نظرية الوكالة كعلاقة بموجبها يلجأ الشخص الرئيسي¹ principal صاحب الرأسمال لخدمات شخص آخر" العامل Agence" لكي يقوم بدله ببعض المهام، هذه المهمة (العلاقة) تستوجب نيابته في السلطة، لذلك نجد ان مسألة نظرية الوكالة أثارَت مسألة مهمة تتعلق بالفصل بين ملكية الرأسمال التي تعود للمساهمين ومهمة اتخاذ القرار للتسيير الموكلة للمسيرين الذين تربطهم بالشركة عقود تفرض عليهم العمل لصالح المساهمين من أجل زيادة ثروتهم وخلق القيمة مقابل اجورا يقاضونها.

غير أنه حسب فرضيات هذه النظرية فغن اختلاف الطبيعة السلوكية والتكوينية وكذا الأهداف بين

المسيرين والمساهمين تؤدي إلى خلق صراع منفعة وبالتالي يجب ان نستعرض تعريفات الحوكمة باستفاضة.

¹ - أحمد شرف عبد المنعم، حوكمة الشركات المساهمة ومجالس الإدارة في التشريع الإماراتي، الطبعة الاولى، أبو ضبي، 2013، ص13

أولاً: مفهوم حوكمة الشركات التجارية

تشير معظم الدراسات إلى عدم تعريف موحد ومتفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحليين للمصطلح الإنجليزي (corporate governance) في اللغة العربية وهذا ما تؤكدته الموسوعة **encyclopédia corporate governance** ويرجع ذلك إلى تداخل العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشركات.

وحتى التكنولوجيا الجديدة التي لا تعرف الحدود² والتي تتمثل في التكلفة المنخفضة والتميز والتحسين المستمر والنمو وحتى إلى تطوير اتحادات كإيجاد منظمات حيوية من شركات الصناعة باستخدام نظام (IT) فحوكمة الشركات على نحو سليم لا تعني فقط مجرد احترام مجموعة من القواعد وتفسيرها تفسيراً ضيقاً وحرفياً، وإنما هي ثقافة وأسلوب في ضبط العلاقة بين ملاك الشركة ومجلس إدارتها والمتعاملين معها، ولذلك فكلما اتسع نطاق من يأخذون بها كلما كانت المصلحة أكبر للمجتمع بأسره³.

وهناك من يعتبر أن الحوكمة تلك الأداة التي تمكن الإدارة في الشركة من تحقيق أهدافها على المدى البعيد بطريقة تحمي حقوق ذوي المصالح تعد حوكمة الشركات نظاماً للتوجيه والتحكم والرقابة على نشاط الشركات أي أنها تعميق لدور الرقابة ومتابعة الأداء في الشركات⁴.

ولكن نظراً لأهمية قواعد حوكمة الشركات لكل أنواع الشركات ونظراً لان الأشكال الأخرى من الشركات يمكن النزر إليها على أنها في مراحل أولية تسبق احتمال قيدها في بورصة الأوراق المالية أو طرحها للاكتتاب العام حيث يجب أن يعد مجلس الإدارة تقريراً سنوياً للعرض على المساهمين يشمل بوجه خاص، فضلاً عما تتطلبه القوانين ما يلي:

1- نظرة شاملة عن أعمال الشركة ومركزها المالي

2- النظرة المستقبلية لنشاط الشركة ومركزها المالي

² - مزهود هشام، إدارة تكنولوجيا المعلومات على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل حوكمة الشركات، مجلة اقتصادية المال والأعمال، المجلد 03، السنة 2020، جانفي، ص 89.

³ - دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بمجمهورية مصر العربية، مركز المديرين المصري، وزارة الاستثمار، مصر، فبراير، 2011، ص 04.

⁴ - سناء عبد الكريم الخناق، حوكمة المؤسسات المالية ودورها في التصدي للأزمات المالية، التجربة الماليزية، جامعة ملايا، ماليزيا ص 2 الموقع الإلكتروني:

- 3- النظرة المستقبلية لنشاط الشركة خلال العام القادم.
 - 4- أنشكة ونتائج أعمال الشركات التابعة (إن وجدت)
 - 5- نبذة عن التغييرات في هيكل رأس المال بالشركة
 - 6- مدى الالتزام بمتابعة وتطبيق قواعد حوكمة الشركات بما فيها كافة المعلومات عن مجلس الإدارة ولجانته المختلفة.
 - 7- جهود الشركة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات التجارية.
- فقد يساعد الأسلوب الجيد⁵ للحوكمة في الشركات التجارية إلى ما يلي:
- تدعيم وفرض عنصر الشفافية والافصاح في كافة المعاملات والعمليات التي تقوم بها الشركة في سبيل مكافحة الفساد في أي مرحلة من مراحل نمو الشركة.
 - جذب وخلق فرص للاستثمارات الأجنبية وتشجيع رفع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية.
 - تحسين أداء وجودة الشركات ومجالس الإدارة على تطوير استراتيجية جيدة للشركات التجارية، وضمان اتخاذ قراراتهم بناء على أسس سليمة.
 - تفادي تعارض المصالح ومشاكل المحاسبة المالية والتوزيع العامل للامتيازات بين المساهمين لضمان استقرار نشاطات الشركة المصرفية لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي⁶.
 - وهناك أيضا من عرف الحوكمة كمؤسسة التمويل الدولية (UFC) بأنها "النظام الذي يتم من خلال إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"
 - أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OCDE"⁷ تعرفها بأنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلى الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين، بينما عرفها البنك الدولي في سنة 1992 على أنها: "الحكم الراشد مرادف للتسيير المالي الاقتصادي الفعال".

⁵ - احمد بن عبد الله آل الشيخ، المتطلبات القانونية والاجرائية لحوكمة الشركات هيئة السوق المالية، منتدى الحوكمة السعودي، يناير 2021، ص21.

⁶ - بن الطاهر حسين، بوظاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح ووجودة القوائم المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، أعمال الملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06-07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

وتعرف أيضا على أنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من اجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصرحة⁸.

ثانيا: أهمية مبادئ حوكمة الشركات التجارية

تشكل الحوكمة مرتبة عالية في مجال التسيير، إذ تعد إلزامية في كل من بريطانيا والولايات الأمريكية المتحدة لتأسيس الشركات التجارية لما لها من أهمية بالغة في الحفاظ على مستقبل الشركات، حيث تكمن أهمية الحوكمة في ضرورة تطبيقا لضمان تحقيق أهداف الشركات التجارية فمن بين خصائص الحوكمة ما يلي⁹:

- 1-الشفافية: وذلك بتقديم صورة واضحة وإظهار حقيقة كل ما يحدث في إجراءات إدارات الشركة.
- 2-المساءلة: وذلك يقتضي محاسبة الشركاء وأعضاء مجلس الإدارة في الأعمال التنفيذية وفي النتائج المترتبة على اتخاذ قراراتهم الإدارية.
- 3-المسؤولية: وذلك بتوفير هياكل تنظيمية واضحة لتحديد الإدارة العليا ومراكز السلطة.
- 4-الوضوح: وذلك بإعداد تقارير وقوائم مالية تتسم بالوضوح والشفافية والافصاح والفهم من قبل لجان التدقيق والمراجعة.
- 5-الاستقلالية: لا بد ان تلغي الخلافات وتضارب المصالح ما بين اعضاء مجلس الإدارة لذلك يجب تعيين مراجعين خارجيين ومؤهلين للتدقيق ومراجعة التقارير والقوائم المالية للشركة والعمل وفقا لما تقتضيه أخلاقيات المهنة.
- 6-العدالة: ضمان معاملة متساوية لكل المساهمين وخاصة التوزيع العادل للامتيازات فيما بينهم.

⁷ - حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية، دراسة حالة على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والمحاسبة، الدمام، 2015، ص09.

⁸ - جميل احمد، سفير احمد، تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية، أعمال الملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإدارة، يومي 6-7-2012 بسكرة، ص08.

⁹ - علاء الدين الجزولي، حوكمة الشركات، برنامج تدريبي من 6-14 ديسمبر 2020، الأكاديمية المالية، السويد، 2020، ص4.

فمن بين أسس تطبيق الحوكمة في الشركات التجارية، لا بد مجابهة كل أنواع مظاهر الفساد وذلك بنشر قيم النزاهة وتوعية المجتمع والشركات بضرورة الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات من خلال تأسيس مراكز تدريب خاصة قائمة على تنظيم دورات تدريبية لنشر الوعي من اجل تنشيط الأوراق المالية وضرورة الالتزام بأخلاقيات العمل في الشركات التجارية وكل ما يتعلق بتسيير مختلف نشاطاتها لما له من أهمية بالغة في الدفع بعجلة التنمية للاقتصاد الوطني واستجابة لنتائج الاهتمامات والأزمات العالمية السابقة¹⁰.

فمن بين أسباب الحاجة إلى حوكمة الشركات التجارية ما يلي:

-متطلبات المؤسسات الاستشارية العالمية تستدعي أكبر مستوى عال من الحوكمة حتى تقبل توجيه استثماراتها¹¹.

-تكرار سيناريوهات الافلاس والتعثر المالي الناتج عن سوء الإدارة وإساءة استخدام السلطة في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة.

-التوجه الحديث إلى الخوصصة في مجال تأسيس الشركات التجارية حتى تكفل سلامة اوضاعها المالية.

-الحاجة الملحة للاهتمام بجوانب آداب وسلوكيات المهن بما يضمن ويحقق حماية مصالح أفراد المجتمع خاصة القطاعات التي تمس شرائح عديدة من المجتمع مثل قضايا البيئة والصحة والسلامة وتحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات فهناك معايير ثابتة للحوكمة في الشركات التجارية كالتالي:

1-الالتزام بالقوانين والقرارات الحكومية

2-الالتزام بقرارات الجمعية العمومية للمساهمين

3 كفاءة وفعالية الأداء في تحقيق الهدف من تأسيس الشركات وأهدافها الاستراتيجية.

4- سلامة ودقة الممارسات المحاسبية والإدارة وموضوعية التقارير المالية وغير المالية وملائمة التوقيت

للافصاح والشفافية لتفادي المخاطر المستقبلية، فحوكمة الشركات التجارية تمثل عمليات متبادلة نتيجة

¹⁰ - عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، كتاب جماعي، الأردن، 2007، ص25.

¹¹ - دليل حوكمة المحافظ والبرامج والمشاريع، دليل الممارسة GLOBALSLANDARD

الأزمات المالية، لذلك ظهرت مقاييس جديدة للحوكمة في مجال الجودة في ظل أسواق تنافسية ونظم ضريبية واضحة وشفافة ووجود نظام قضائي مستقل ويعمل بشكل جيد ودعم استراتيجية مناهضة للفساد¹² والتوظيف.

على أساس الاستحقاق وليس التوظيف على أساس القرابة والأحباب والأصدقاء لتدعيم تنافسية الشركات¹³ وبالتالي نجد قواعد iso حريضة على تطبيق الحوكمة لمختلف جوانب التسيير نذكر منها:

1- أركان الحوكمة في القطاع القضائي والقانوني والتحكيمي وشروطه وأدوار الأطراف المعنية وفق المعيار الدولي ISO3700 و ISO37001 دليل مجموعة G20 الدولي للحكومة والقيادة الرشيدة.

2- المطابقة والامتثال لمعايير الحكومة وإدارة جودة العمل الإداري الحديث والالكتروني وفق 2015: ISO9001 بالاعتماد على دليل G20 الدولي للحكومة والقيادة الرشيدة¹⁴.

3- تبسيط إجراءات العمل والأداء وتوثيق عمليات الحوكمة المؤسسية وفق المعيار الدولي ISO100/3 ومعيار ISO27001 لأمن المعلومات ومعايير تحديث عمليات الحفظ والأرشفة والفهرسة في الدوائر القانونية والقضائية والتحكيمية وأتمتها.

4- التفكير المبني على المخاطر في صنع القرار الصائب ومهارة رجل القانون والمحامي والقاضي والمحكم في ممارسة إدارة المخاطر وفق المواصفة القياسية¹⁵ ISO31000.

5- مهارات رجل القانون في إدارة استمرارية الأعمال في ظل الأزمات وفق المعيار الدولي ISO22301.

المحور الثاني: دور الشركات التجارية المحكومة في الدفع بعجلة التنمية المستدامة

¹² - محمد ابراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، مصر، العدد الثاني، 2010، ص949.

¹³ - ثناء عطية فراج، سيد احمد عبد العاطي، وآخرون، دار النشر، القاهرة، مصر، 2005، ص09.

¹⁴ - بكر عبد اللطيف المبوب، نظام الشركات الجديد، جامعة دار العلوم، كلية الحقوق، حوار قانوني بتاريخ 23 ديسمبر 2015، ص22.

¹⁵ - الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، حالة سونطراك، رسالة ماجستير، 2007، الجزائر، ص24.

توضح توقعات العالم بان البيئة التي نعيش فيها إذا استمرت في الاتجاه الحالي قد يكون مستقبل البشرية في خطر حتمي النظام الاقتصادي والأنماط الاستهلاكية، فذلك يزيد الضغط بنسبة كبيرة على الاقتصاد الوطني، حيث شكل ظاهرة التلوث البيئي خطراً حتمياً على البناء الاقتصادي وعلى حياة المستهلك الذي يعد محور التنمية الاقتصادية ومحركها، فالتنمية المستدامة في مفهومها الحقيقي هي ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تؤدي إلى تناقص جدواها المتجددة بالنسبة للأجيال القادمة وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل: التربة، المياه الجوفية والكتلة البيولوجية فمن زاوية اقتصادية، التنمية المستدامة تعني الإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك بتحسيد بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها"

كما انصبت تعريفات اخرى اقتصادية مفادها على أن "استخدام الموارد اليوم لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل"¹⁶، لذا يجب تسليط الضوء على خصائص التنمية المستدامة.

أولاً: خصائص التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة تعني ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها وتدهورها بشكل ما أو تؤدي إلى تناقص أثرها وجدواها المتجددة بالنسبة للأجيال القادمة وذلك مع المحافظة والاستغلال العقلاني على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقضة، ذلك ما تعتمد اليوم معظم الشركات التجارية، محاولة رصد قاعدة بيانات ومعلومات حتى تحمي مصالحها ومستقبل نشاطاتها من جهة وحماية المستهلك بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية من جهة أخرى، فلقد حدد مؤتمر الأمم المتحدة الذي ابرم في 1992 بمدينة جانيزو، تم فيه خصائص التنمية المستدامة التي نلخصها فيما يلي:

1- التنمية المستدامة الطويلة الأجل التي تعتمد على وفرة الامكانيات والتخطيط لمستقبل أفضل.

2- مراعاة حق الأجيال القادمة في استهلاك واستغلال الموارد الطبيعية الموجودة.

¹⁶ - عبد الرحمن محمد رشوان، محمد عبد الله أبو رحمة، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء تحقيق التنمية المستدامة في تعزيز جودة التقارير المالية (دراسة حالة

عل الكليات الجامعية الحكومية الفلسطينية)، العلوم والتكنولوجيا، الإمارات، 2018، ص 11.

3-مراعاة احتياجات البشرية لتحسين مستوى ونوعية الحياة الكريمة.

4-تدعوا التنمية المستدامة إلى عدم استنزاف الموارد الطبيعية او تلوثها والحفاظ على النظام

الايكولوجي والحيوي للبيئة والمحيط.

5-الاعتماد على السياسات العامة الناجعة لتوجيه استغلال واستهلاك الموارد الطبيعية للرقي

بالمشاريع الاستثمارية والبدائل التكنولوجية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة¹⁷ حتى تلعب التنمية المستدامة أهم قاطرة للربط بين الحوكمة.

وتأسيس الشركات التجارية وديمومتها، فالتنمية متعددة الأبعاد فاقصاديا تسعى التنمية إلى تحسين مستوى الرفاهية للإنسان وذلك في حدود الموارد المتاحة ودون شك أن التنمية تلعب دورا هاما في توفير عناصر الانتاج الضرورية لتحسين العمليات الانتاجية اعتمادا على الكفاءات الفعالة للأفراد لتنفيذ السياسات والبرامج التنموية وعدم فقدان التوازن بشأن تنشيط التغذية العكسية بين المدخلات والمخرجات التجارية.

كما تعتبر عقود الشراكة بين القطاع الخاص والعام أو المجتمع المدني خطوة ايجابية في زيادة خلق فرض عمل متعددة وطرح احتياجات المجتمعية مع ملائمتها لنظرية العرض والطلب للشركات التجارية بما يخلق جوا مناسبا لدمج مسؤولية تضامنية ما بين اطراف القطاعات المختلفة¹⁸ فالأداء الاجتماعي احد مقومات الحوكمة في مجال تسيير الشركات التجارية، حيث تتجسد أبعاد التنمية المستدامة في استراتيجية المؤسسات والشركات بتحملها مسؤولية البيئة والاجتماعية التي تفرضها ضغوط اقتصادية واجتماعية، ولحد الآن لا تزال هاته المسؤولية تستمد قبولها وقوتها وانتشارها من طبيعتها الطوعية، حيث تعدد صور المبادرات حسب طبيعة الأسواق ومجال نشاط الشركات التجارية يتطلب من الشركات التجارية وفقا لمبادئ الحوكمة ووفقا لمسايرة متطلبات التنمية المستدامة وذلك يتطلب التأثير في السلوك البيئي والاجتماعي كتطبيق المعايير الدولية IDO14000 وشهادة الصحة والأمن التي هي موضوع لإنشاء ومعايير دولي، إن المقاييس

¹⁷ - مصطفى يوسف كافي، الحكومة الالكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، رسلان للطباعة، دمشق، 2009، ص7.

¹⁸ - روبرت اولبر، ترجمة أحمد الغربي، التواصل الفعال مع الأزمات الانتقال من الأزمة إلى الفرصة، الطبعة العربية الأولى، القاهرة، 2015، ص70.

الدولية تفرض مسؤولية الشركات التجارية بيئيا واجتماعيا، ففي القديم الربحية هي الهم الوحيد للشركات ومسيرها أما اليوم زاد الاهتمام بمقياس المسؤولية البيئية والاجتماعية ومدى التزام الشركات بسياسة التنمية المستدامة.

فالإخلال بالتوازن البيئي يؤدي حتما إلى تدمير النظم البيئية وتدهور حالة الموارد الطبيعية التعجي بنفذاها بشكل يتعذر استخدامها بشكل مناسب اقتصاديا، فوفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم 1972، تعرف البيئة بأنها: "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"¹⁹.

وتعرف البيئة بانها "المجال الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على الموارد اللازمة لإشباع حاجاته فيؤثر فيه ويتأثر به" وهناك من يعرفها في هذا الصدد بأنها: "مخزون أو مستودع للموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في مكان محدد وزمان معين والمستخدم لإشباع حاجات الإنسان" من خلال هاته التعريفات نجد أن البيئة تنقسم إلى عنصرين طبيعي وبشري حيث قسمها "راووتون" إلى أربعة مجموعات:

- 1- البيئة الطبيعية: تشمل الأرض، المناخ، النبات، الحيوان.
- 2- البيئة الاجتماعية: تشمل السكان، الخدمات المتداولة في المجتمع، ثقافة سياسية، اجتماعية، صحية وغيرها
- 3- البيئة الجمالية: تشمل المناطق الترفيهية، المساحات الخضراء
- 4- البيئة الاقتصادية: تشمل الأنشطة الاقتصادية المختلفة الناتجة عن عناصر الانتاج (رأسمال، التكنولوجيا، العمالة والأرض)، وما يترتب عن ذلك من دخول قومية وفردية تؤثر على الرفاهية الاقتصادية²⁰.

¹⁹ - محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئية ووسائل الحماية منها، الطبعة الاولى، مصر، 2002، ص13.

²⁰ - محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار النشر، مصر، 2003، ص10.

ففي حالة تفوق المخلفات القدرة الاستيعابية للبيئة، مما يؤدي إلى ظهور مشاكل بيئية، والتي أخذت طابعا دوليا، تتدخل مبادئ الحكومة لتأثر في نشاط الشركات التجارية للدفع بعجلة التنمية المستدامة.

حيث يعتبر اللاقياس والتلوث نوعان من أنواع الفشل، والمجتمع اليوم كي يتطور لا بد أن يطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية حتى يستطيع أن يلمس تغييرات مهمة وإضافات نوعية، فحتى من الجانب الديني فغن الدين الإسلامي قد حث على إحياء الأرض والمحافظة عليها وعمارتها وعدم افسادها، حيث يقول الله تعالى: " وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۗ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ " سورة الأعراف، الآية 56²¹، فالمسؤولية الاجتماعية في حد ذاتها تأخذ عدة أبعاد أهمها البعد البيئي، والدليل على ذلك هو اصدار منظمة التقييس العالمية خدماتها المعروفة بـ (ISO14000) بالرغم من أنه ليس هناك إجماع على وجود معايير واضحة ومحددة لقياس الأداء البيئي، إلا انه توجد العديد من المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على اداء منظمات الأعمال في هذا المجال أو قياس درجة خضرتها (greenes) والتي تتمثل في ما يلي:²²

- 1- مدى الوضوح والاستقرار والشمولية
- 2- ربط الأداء البيئي برسالة المنظمة
- 3- شرط الاستدامة بالنشاط البيئي
- 4- تقليل المخاطر البيئية وذلك بوجود مدونة أخلاقيات البيئة ومعايير التطبيق.

فنظام الإدارة البيئية على حسب الباحثين في مجال الحوكمة يجب أن يمكن الشركات التجارية من القياس الكمي للأنشطة البيئية والايفاء بمتطلبات نظام ISO 14000 الذي يساعد المسيرين من الوقاية من التلوث وتقليل العادم وأنشطة إعادة التدوير²³، كما أنه توجد مكانة مهمة التدقيق البيئي في النظام الهيكلي للشركات التجارية.²⁴

²¹ - محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار البازوري، عمان، الأردن، 2015، ص30.

²² -ناصر جرادات، عزام أبو الحمam" المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 200.

ثانياً: علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة

جاءت مبادرات الحوار العالمي للأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية المستدامة ولاسيما التعاون القوي مع شعبة التنمية المستدامة (DSD) التي تسعى إلى توفير القيادة وتحفيز العمل في تقرير وتنسيق البنود المتفق عليها دولياً لأهداف التنمية، بما في ذلك أهداف التنمية (DSD 17)، فالتجربة الصينية لحد الآن تعد رائداً على غرار باقي دول العالم إذ اعتمدت خطة 2030 للتنمية المستدامة وأسهمت بأولويات نأى على ذكرها لتسعة مجالات رئيسية وهي:²⁵

- 1- القضاء على الفقر والجوع من خلال إستراتيجيات لتعزيز الانتاج الزراعي والأمن الغذائي.
- 2- تشجيع الابتكار وتوليد الزخم والاستدامة في جميع المجالات خاصة الاقتصاد والصحة.
- 3- العمل على ضمان العدالة الاجتماعية لتحسين المستوى المهني وتعزيز التنمية البشرية الشاملة.
- 4- حماية البيئة ومجالاتها المتنوعة وبناء حواجز للأمن البيئي.
- 5- تبني أسس ومبادئ الحوكمة ضمن التنمية الوطنية وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى مع سيادة القوانين.

فلقد كانت التجربة الصينية مثالا يتحذى به من باقي دول العالم واقتصادها، أما عن الجزائر فلقد تكبدت كل الخسائر بمختلف أنواعها في السنوات القليلة الماضية وبادرت بإصلاحات شاملة اهمها مكافحة ومناهضة كل أشكال وأنواع الفساد المالي، السياسي، الاجتماعي، وسطرت الأولوية في مشاريعها إلى تحقيق الأمن الطاقوي، والصحي، والغذائي خاصة مع تعاقب الأزمات العالمية، وادجت بدورها المجتمع المدني له دور هام في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق ترسيخ مبادئ الديمقراطية التشاركية²⁶ خاصة مع

²³- القانون 10 رقم /03 المرخ في 2003/7/19 المتعلق بحماية البيئة و التنمية المستدامة

²⁴-علاء زاهد مدني، جمال الحسين بوخاتم " صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادي العربي وآثاره الاقتصادية المتوقعة، دراسة نظرية قياسية من خلال نموذج

الجاذبية، المجلة الدولية للدراسة الاقتصادية، دولية علمية محكمة، المجلد 03/عدد 11 ماي 2020 ألمانيا، ص 100.

²⁵-حورية قصعة- سهام حدادة " الانجازات العالمية لتطبيق الحوكمة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة كل من الصين والجزائر) مجلة قضايا آسيوية

-دورية دولية محكمة -المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية -برلين ، ألمانيا، العدد الثامن، أفريل 2021، ص 37.

²⁶- لطفي مزيان، " الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأور-جزائرية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،

2012، ص143.

صدور القانون رقم 08/12 الخاص بتأسيس الجمعيات والذي يعتبر الحجر الاساس لإشراك مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية.

فلقد سارعت الجزائر اليوم دون تردد إلى ربط عامل الحوكمة بشتى القطاعات الفاعلة من أجل تنميتها واستدامتها وفقا للقدرات والموارد المتاحة ومن بين أهم الجوانب التي أثرت الحوكمة فيها حتى تدفع بها إلى التنمية المستدامة نذكر ما يلي:

1- الحوكمة البيئية: عرفت وزارة البيئة مؤخرا عدة نشاطات واتفاقيات شراكة مع عدة دول في مجال تطوير الطاقات وتحفيز الطاقات المتجددة وذلك بعد فرصة لوضع برامج للقضاء على التصحر، وتعزيز إدارة النفايات الصلبة والسائلة، وتعزيز الطاقات البديلة²⁷ خاصة الاتفاقية الثنائية مع دولة ألمانيا "مشروع Dizertec"

2- حوكمة الموارد البشرية: كان للدورات التدريبية والتكوينات الأكاديمية والمهنية دور فعال في رفع مستوى كفاءات العمال والكوادر خاصة على مستوى الإدارة العليا التي من شأنها اتخاذ قرارات شفافة وفعالة لاستمرارية ونجاح مشاريع الشركات التجارية والمؤسسات المالية، فلقد احتلت الجزائرية المرتبة 96 عالميا في مجال انتشار الفساد والمرتبة 116 في مجال شفافية الميزانية والمرتبة 131 في مجال الرقابة ومعايير الافصاح وفي نفس المرتبة في مجال تضارب المصالح، الأمر الذي يستدعي إلى التسارع إلى اصلاح كلي وشامل لجمع هياكل الدولة حتى لا تنعكس الظروف الحالية على مستقبل الاقتصاد الوطني²⁸.

خاتمة:

تعد حوكمة الشركات أحد المتطلبات الجديدة والعالمية لانعاش مناخ الاستثمار والاقتصادات الهشة لما لها من أثر في الافصاح والشفافية، وعلاقة وطيدة بالتنمية المستدامة فلا شك أن الحوكمة تعتبر أكبر

²⁷ - ونوغي نبيل، يوسف علاء الدين، المجتمع المدني كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 06، العدد 1، 2020، ص 405

²⁸ - حورية قسعة، سهام حدادة، الاتجاهات العالمية لتوظيف الحوكمة كآلية آسيوية، دورية دولية محكمة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، العدد الثامن، أبريل، 2021، ص 32.

رهان للدول النامية حتى تلتحق بالركب هذا الأمر جعل معظم الدول ترتقي إلى حل مشاكلها ومكافحة الفساد بشتى أنواعه حتى تنعم بعيش كريم وسط بيئة نظيفة ومن أجل ارساء مبادئ الحوكمة الشاملة في إطار التنمية المستدامة نقترح التوصيات التالية:

1- الاهتمام بزيادة مستوى الافصاح والشفافية في القوائم المالية من قبل الشركات التجارية على حسب أنواعها وقانونها الأساسي والعناية أكثر بتسجيل تقارير مجلس الإدارة وما تتضمنه من معلومات شفافة لاستخدامها في أرض الواقع.

2- زيادة الاهتمام من قبل الشركات التجارية بالمسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة لما لها من تأثيرات مهمة على خدمة المجتمع من خلال الأدوات المختلفة التي تستطيع هذه الشركات المساهمة بها في خدمة المجتمع.

3- العمل على تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة البيئية ودعم المشاريع الخضراء للشركات والمؤسسات التجارية.

4- الاستفادة من تطبيق معايير الحوكمة في الشركات التجارية وذلك بوضع مقياس شامل لقياس اداء شركات المساهمة العامة وهذا بدوره يعكس وجهات نظر الأطراف المختلفة ويعبر عن الأداء الحقيقي لهذه الشركات.

5- التشجيع وإعداد دراسات وأبحاث في مجال الحوكمة، فالحوكمة قائمة على قواعد لا العلاقات العامة ويجب أن تشمل باقي القطاعات كالبنوك والتأمين لما لها أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد الوطني، فالعمل وفقا لمبادئ الحوكمة يتطلب زرع الثقة في الاقتصاد الوطني أولاً.

قائمة المصادر والمراجع:

المؤلفات:

1. أحمد شرف عبد المنعم، حوكمة الشركات المساهمة ومجالس الإدارة في التشريع الإماراتي، الطبعة الاولى، أبو ظبي، 2013.

2. عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، كتاب جماعي، الأردن، 2007.

3. محمد ابراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، مصر، العدد الثاني، 2010.

4. ثناء عطية فراج، سيد احمد عبد العاطي، وآخرون، دار النشر، القاهرة، مصر، 2005.

5. مصطفى يوسف كافي، الحكومة الالكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، رسلان للطباعة، دمشق، 2009.

6. روبرت اولبر، ترجمة أحمد الغري، التواصل الفعال مع الأزمات الانتقال من الأزمة إلى الفرصة، الطبعة العربية الأولى، القاهرة، 2015.

7. محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئية ووسائل الحماية منها، الطبعة الاولى، مصر، 2002.

8. محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار النشر، مصر، 2003.

9. محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2015.

10. ناصر جرادات، عزام أبو الحمام "المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

الأطروحات:

1. حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية، دراسة حالة على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والمحاسبة، الدانمارك، 2015.

2. الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، حالة سونطراك، رسالة ماجستير، 2007، الجزائر.

3. لطفي مزيان، "الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأور-جزائرية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012.

المقالات:

1. احمد بن عبد الله آل الشيخ، المتطلبات القانونية والاجرائية لحوكمة الشركات هيئة السوق المالية، منتدى الحوكمة السعودي، يناير 2021، ص21.

2. بكر عبد اللطيف الهبوب، نظام الشركات الجديد، جامعة دار العلوم، كلية الحقوق، حوار قانوني بتاريخ 23 ديسمبر 2015.

3. بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، أعمال الملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06-07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
4. جميل احمد، سفير أحمد، تحليلات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية، أعمال الملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإدارة، يومي 6-7-2012 بسكرة.
5. حورية قصعة- سهام حدادة " الاتجاهات العالمية لتطبيق الحوكمة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة كل من الصين والجزائر) مجلة قضايا آسيوية - دورية دولية محكمة -المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية -برلين ، ألمانيا، العدد الثامن، أبريل 2021.
6. حورية قصعة، سهام حدادة، الاتجاهات العالمية لتوظيف الحوكمة كآلية آسيوية، دورية دولية محكمة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، العدد الثامن، أبريل، 2021.
7. دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، مركز المديرين المصري، وزارة الاستثمار، مصر، فبراير، 2011.
8. عبد الرحمن محمد رشوان، محمد عبد الله أبو رحمة، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء تحقيق التنمية المستدامة في تعزيز جودة التقارير المالية (دراسة حالة على الكليات الجامعية الحكومية الفلسطينية)، العلوم والتكنولوجيا، الإمارات، 2018.
9. علاء الدين الجزولي، حوكمة الشركات، برنامج تدريبي من 6-14 ديسمبر 2020، الأكاديمية المالية، السويد، 2020.
10. علاء زاهد مدني، جمال الحسين بوخاتم " صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادي العربي وآثاره الاقتصادية المتوقعة، دراسة نظرية قياسية من خلال نموذج الجاذبية، المجلة الدولية للدراسة الاقتصادية، دولية علمية محكمة، المجلد 03/عدد 11 ماي 2020 ألمانيا.
11. مزهود هشام، إدارة تكنولوجيا المعلومات على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل حوكمة الشركات، مجلة اقتصادية المال والأعمال، المجلد 03، السنة 2020، جانفي .
12. ونوغي نبيل، يوسف علاء الدين، المجتمع المدني كآلية لتنفيذ الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 06، العدد 1، 2020.

القوانين:

- القانون رقم 06/12 المتعلق بتأسيس الجمعيات المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل 12 يناير 2012
- القانون 03/10 المرخ في 03/19/2003 المتعلق بحماية البيئة و التنمية المستدامة

-المعايير الدولية للحكومة ISO:1400-31000-3700-37001-9001-0100-27001-22301

الاتفاقيات الدولية:

- الاتفاقية الثنائية للجزائر مع المانيا "مشروع dizertec" سنة 2020 لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية
- اتفاقية استوكهلم للبيئة البشرية 1972.
- إعلان ريو بشأن التنمية والبيئة 1992.

مواقع الأنترنت:

سناء عبد الكريم الخناق، حوكمة المؤسسات المالية ودورها في التصدي للأزمات المالية، التجربة الماليزية، جامعة ملايا، ماليزيا ص2 الموقع الالكتروني:

RHP://www.iefpedia.com.